المحاضرة السادسة : السياسة الفرنسية في الجزائر من (1830م-1870م)

بعد أن احتلت الحملة الفرنسية مدينة الجزائر وما حولها في صيف عام 1830م،اعتبر الضباط العسكريون الفرنسيون هذه البلاد أرضا محتلة،وأخضعتها للحكم العسكري،ولكنهم واجهوا صعوبات جمة بسبب شدة المقاومة الشعبية،فكانت أولى السياسات تطبيقا هي:

-مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية.

-مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة.

-وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين والهاربين.

-تفتيت أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم.

-إنشاء القرى الاستيطانية للأوروبيين.

-ومن حيث السياسة الإدارية فقد صدر قرار سنة 1845الذي يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا.

-إنشاء منطقة مدنية تخضع للإدارة الفرنسية وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يكثر فيها العنصر الأوروبي

-منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي،فيخضع الأوروبيون للحكم المدني والأهالي للحكم العسكري.

-منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوروبي وتشمل الهضاب العليا والصحراء.

2-السياسة الفرنسية بالجزائر في عهد الجمهورية الثالثة :

بسقوط نابليون الثالث في صيف 1870م قامت الجمهورية الرابعة، ومن أهم السياسات التي قامت بهاهذه الجمهور ية:

-تقسيم الجزائر الى إقليمين:شمالي مدني،وجنوبي عسكري.

-يحكم الإقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات يخضع رأسا لوزير الداخلية.

-يتم إنشاء مجالس بلدية وعمالية وفق ما يجري في فرنسا.

-يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب 9نواب في البرلمان و 3في مجلس الشيوخ.

-يتم إنشاء مجالس إستشارية للنظر في شؤونهم الخاصة.

-التجنيس الجماعي لليهود وكان عددهم حوالي 38 ألف بموجب قانون كريميو.

-مصادرة الكثير من الأراضي وفرض غرامات باهضة على أسرة المقراني والحداد،ونفي عدد منهم.

-تشجيع الإستيطان الرسمي والحر بفضل قانون وارني الصادر سنة 1873الذي عرف بقانونwarnie. :

-تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا وماديا.

-تحطيم البرجوازية الجزائرية في المدن الكبرى وكانت تتألف من التجار والحرفيين والقضاة والمثقفين.

-تحطيم الفلاح الجزائري بسبب إنتزاع ملكيته الزراعية.

- إنشاء المكاتب العربية:

كما تم التوسع في إنشاء المكاتب العربية،وتقوية أجهز تهاالإدارية والسياسية،نظرا للنجاح الذي صادفته خاصة فيما يخص حكم الأهالي،فأرتفع عددها من 40مكتبا عام 1857إلى 49عام 1870،وتضم 150ضابطا عام

1857و 206عام ،1866ويضم كل مكتب عربي ضابطا كرئيس وطبيبا وترجمانا وشاوشا وكاتبين أهلي وأوروبي،وعددا من الصبايحية غير محدود ويختلف حسب ظروف كل مكتب ومكانه وعدد سكان المنطقة.

-قانون الأهالي:

يعد قانون الآهالي من أبرز القوانين التعسفية في حق الجزائريين ،قانون الأندجينا، وهو سياسة الزجر ضد الأهالي حيث بالغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والعقل ،فأصدرت يوم 28جوان 1881ما عرف بقوانين الأهالي أو الأنديجينا،وهي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام،حيث حدد هذا القانون 41مخالفة خاصة بالأهالي الجزائريين ،واستكملتها سنة1897واستمرت الإدارة الفرنسية في تطويرها وتجديدها

حسب الظروف والأحوال ،حتى تم إلغاؤها نظريا سنة 1930لكن العمل استمر بها حتى قيام ثورة أول نوفمبر 1954.

ومن مظاهر تطبيق هذه القوانين:

-تخويل الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة.

-خولت السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي.

تم تشريع مبدأ المسؤولية الجماعية والعقوبات الجماعية على الأهالي.

-منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم دون رخصة لحصار المقاومة الشعبية الوطنية ويسهل القضاء عليها ،إلا أن صمود الشعب الجزائري في وجه العدو من خلال استمرار الكفاح والنضال في كل أنحاء الوطن جعل السلطات الفرنسية تعيد حساباتها في كل مرة .